

خلال جلسة خاصة لبحث القرار القضائي المصري بحظر أنشطة حماس على الساحة المصرية

المجلس التشريعي يدعو الشقيقة مصر للتراجع عن قرارها بحظر نشاط حماس ويناشد السعودية والدول العربية لإلغاء القرار ودعم المقاومة الفلسطينية



د. بحر: القرار المصري متسرع ويسيء للعلاقة التاريخية بين الشعبين ولا يحظى بالقبول الشعبي ويحاكي أمانى أعداء الأمة وخاصة اليهود والأمريكان

النائب الغول: القرار يشكل تخلياً عن المسؤوليات التاريخية والأخلاقية والقومية تجاه شعبنا المحاصر ويصب في خدمة المصالح الصهيونية

النواب: القرار محاكمة للمقاومة والنظام السياسي الفلسطيني وكارثة تاريخية.. ونراهن على العقلاء في الشقيقة مصر للتراجع عن القرار

من قلب خيمة الاعتصام أمام السفارة المصرية

د. بحر يخاطب زعماء الأمة: لا تتركوا غزة تواجه الاحتلال منفردة ونحملكم المسؤولية عن تبعات الحصار

النائب أبو راس: كسر حصار غزة وفتح معبر رفح لا يهدد الأمن القومي المصري

القومي العربي على وجه العموم، مشدداً على أن مسيرة شعبنا التحريرية مستمرة حتى نيل كافة الحقوق الوطنية وإنجاز الاستقلال. من ناحيته وجه النائب مروان أبو راس رسالة لجمهورية مصر العربية قائلاً إن فتح معبر رفح وتسهيل سفر المرضى وإدخال البضائع للشعب المحاصر لا يهدد الأمن القومي المصري، مضيفاً: «بيننا وبين الشعب المصري الشقيق علاقات ودية ونسب ومصاهرة ضاربة في أعماق التاريخ، فلا يجوز التخلي عن هذه العلاقة والتسبب بتصدعات وتشققات بين الشعبين لأي سبب كان».

وأكد أبو راس أن القرار القضائي المصري الأخير يأتي منسجماً تماماً مع التوجهات الصهيونية، ونحن نربأ بمصر أن تكون داعمة للسياسة الصهيونية عبر قرارات قضائية زائفة ومسيبة، منوهاً إلى أن التاريخ لفظ قبل ذلك كل المتآمرين على الشعب والقضية الفلسطينية وسيلفظ أيضاً كل المتآمرين للعدو بسياساتهم وقراراتهم القضائية.



بأسباب الصمود والثبات وأن تبادروا فوراً لفك الحصار عن قطاع غزة. ونوه بحر إلى أن شعبنا الفلسطيني ومقاومتنا الباسلة لن توجه سلاحها إلا للعدو الصهيوني الذي يهدد الأمن

المحاصرين الذين يموتون جراء نقص الدواء وتشديد الحصار، مضيفاً أن من حق الأمة العربية والإسلامية علينا أن نبقي صامدين في وجه الاحتلال ومخططاته وأن ندافع عن شرف الأمة، ومن حقنا عليكم أن تمددوا

حمل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي قادة الأمة العربية والإسلامية المسؤولية التاريخية والقومية عن تبعات حصار غزة، مخاطباً إياهم: «يا زعماء العالم، يا أصحاب الفخامة والسعادة والسمو، يا قادة العرب والمسلمون: لا تتركوا غزة تواجه الاحتلال بمفردها، وكونوا عوناً لأهلها المحاصرين، ولا تفرضوا مزيداً من الحصار علينا، فنحن أصحاب قضية عادلة ونواجه الاحتلال نيابة عن الأمة كافة».

جاء ذلك خلال زيارة قام بها وفد برلماني من نواب المجلس التشريعي برئاسة بحر لخيمة الاعتصام المفتوح التي تقيمها اللجنة الوطنية العليا لفك الحصار أمام مقر السفارة المصرية في مدينة غزة، حيث شارك الوفد بوقفة احتجاجية طالبت جمهورية مصر العربية بفك الحصار عن غزة وإدخال البضائع اللازمة لتعزيز صمود أهلها، بالإضافة لفتح معبر رفح بشكل دائم على مدار الساعة للبضائع والأشخاص دون قيود.

وشدد بحر على ضرورة استماع لصرخات أطفال غزة



د. دويك يدين اغتيال الاحتلال للشهداء ويدعو لإنجاز المصالحة الوطنية



أدان الدكتور عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، ونواب المجلس جريمة الاغتيال التي قامت بها قوات الاحتلال صباح اليوم، بحق ستة من شهدائنا في الضفة والقطاع خلال ٢٤ ساعة واعتبر الدويك أن هذه الجريمة البشعة تأتي استمرارا لجرائم الاحتلال بحق شعبنا وأرضنا ومقدساتنا، وفي ظل صمت عربي ودولي، واستهدافا للمقاومين من أبناء شعبنا. وطالب الدويك السلطة الفلسطينية إلى أخذ موقف حازم من ممارسات الاحتلال، ووقف كافة أشكال اللقاءات التي لا نتيجة لها سوى مزيد من دماء أبناء شعبنا، واستمرار أعمال التهويد. كما طالب أيضا أبناء شعبنا إلى بذل مزيد من الجهود من أجل الوصول إلى مصالحة شاملة، تعيد الوحدة بين أبناء شعبنا، وتزيد من صموده في وجه التحديات والمؤامرات التي يتعرض لها.

في يوم المرأة العالمي

د. بحر يشيد بدور المرأة الفلسطينية في مسيرة

البناء والتحرير ويدعو المجتمع الدولي لإنقاذ الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال



سبيل الدفاع عن شعبها وقضيتها، ودخلت السجون والمعتقلات لتدفع ضريبة الحرية والكرامة والاستقلال، وأنها تجرعت كافة أشكال الألم والمعاناة جنباً إلى جنب مع الرجل في شراكة كاملة تبرز عظمة وشموخ الشعب الفلسطيني ومدى تكافئه وتآزر كافة مكوناته لنصرة قضيته. ولفت بحر إلى أن دور المرأة الفلسطينية كان لها دور عظيم وبالع الأهمية خلال الانتفاضات الأخيرة التي أشعلها الشعب الفلسطيني، وخصوصاً في معركة حرب الفرقان نهاية العام ٢٠٠٨ ومطلع العام ٢٠٠٩، وغيرها من المفاصل والمنعطفات والمراحل الكفاحية، مشدداً على أن الشعب لن ينسى التضحيات الكبرى التي قدمتها المرأة الفلسطينية. واستذكر بحر دور الشهيديات الفلسطينيات اللاتي أذهلن العالم أجمع، وعلى رأسهم الشهيدة ريم

أشاد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، الدكتور أحمد بحر بمسيرة المرأة الفلسطينية ماضياً وحاضراً، مؤكداً أن المرأة الفلسطينية تلخص هموم ومعاناة وقضايا الشعب الفلسطيني، وتجسد كل قيم الوفاء والتضحية والعطاء التي تشكل القاعدة الراسخة لتدشين بنائه الداخلي والأرضية المتينة لدفع وتعزيز مسيرة تحرره الوطني.

وأشار بحر، في بيان صحفي السبت (٨-٣) بمناسبة يوم المرأة العالمي، إلى أن المرأة الفلسطينية تعيش في إطار من العزلة المطلقة والكرامة البالغة النابعة من احترام دورها ومكانتها وقيمتها، دينياً ووطنياً وإنسانياً.

وشدد على أن المرأة الفلسطينية تحظى باحترام وتقدير لا تحوزه نظيراتها في الغرب الذي يدعي الديمقراطية ويتشدد بالدفاع عن حقوق المرأة فيما يعاملها كسلعة قابلة للبيع والشراء ويمتهن كرامتها.

وأوضح بحر أن المرأة الفلسطينية تقف كشريك كامل إلى جانب الرجل في مسيرة البناء الداخلي والتحرر الوطني، مشيراً إلى دورها كأم وزوجة وربة بيت وحامية للأسرة ومرببة للأجيال، إضافة إلى دورها في مضمار العمل الوطني والكفاحي كمقاومة ومناضلة مارسست كل أشكال العمل المقاوم.

وأثنى في البيان ان المرأة الفلسطينية استشهدت في

بحضور مجموعة من طالبات الشريعة والقانون

د. بحر: نستمع لشكاوى المواطنين من رفح إلى بيت حانون.. ونستخدم الأدوات الرقابية لمساءلة الحكومة حسب القانون

على القانون بشكل نهائي، ويبقى التصويت بالقراءة الثالثة في حالات نادرة وضرورية عندما يتم اكتشاف ثغرات في القانون أو يكون حاجة لإضافة مادة جديدة متعلقة بالموضوع."

إنشاء ديوان الشكاوى

وأشار بحر إلى إنشاء ديوان الشكاوى في المجلس التشريعي لاستقبال شكاوى المواطنين كل يوم سبت، موضحاً: "نستمع لكل شكاوى المواطنين من رفح إلى بين حانون، والشكاوى الموجودة نحولها إلى الوزارة المختصة، والوزارة تقوم بإرسال الأجوبة، ويوجد تجاوب بنسبة جيدة من الوزارات لا تقل عن ٧٠٪، بالإضافة إلى أن النواب لهم مكاتب في المناطق وبرامج لاستقبال الجمهور الفلسطيني من أجل الاستماع للشكاوى والعمل على حل المشكلات".

العلاقات الدبلوماسية

وتحدث بحر عن معاناة المجلس التشريعي في نسج العلاقات الخارجية في ظل ممارسة السفارات الفلسطينية في الخارج لسياساتها التي تستقيها من رام الله، والتي تعمل من خلالها على تشويه صورة المجلس التشريعي في غزة، والعمل على الحد من تواصله مع الجهات الدولية في الخارج، وتقويض جهود التواصل مع البرلمانات العربية والإسلامية والأجنبية. لكنه أكد على الرغم من ذلك على قدرة المجلس التشريعي على تجاوز الكثير من العوائق ونسج علاقات مع برلمانات دول عربية وإسلامية، قائلا: "في أول وفد أوروبي أتى لنا فوجئنا بمستوى التعامل البروتوكولي وحسن الاستقبال والتواصل، وقالوا لم نكن نتصور أن نلقى رجال دولة، بالتالي هذه التي وصلت فيها الوفود العربية والأجنبية هي التي رسخت العلاقة الدبلوماسية مع الخارج، وأصبحت تأتينا كل الرسائل الرسمية من البرلمانات المختلفة وتدعونا لزيارتها".

عهد ووعد

وختم بحر حديثه قائلا: "هناك ظلم وقع علينا من أبناء جدلتنا فقط لأننا نحمل الثوابت الفلسطينية ونحمي حق العودة ونبني المقاومة، ونقوم بواجبنا تجاه وطننا وشعبنا. نتمنى من كل قلوبنا وحدة الشعب والتنام المجلس التشريعي، وعهدنا مع الله أننا لا يمكن أن نتنازل عن الأمانة التي حملنا إياها الشعب الفلسطيني".



المجلس التشريعي."

الأدوات الرقابية

السلطة التنفيذية أو تكون متوافقة، لأن التعامل بشفافية بين السلطتين هو أساس العمل.

آلية سن القوانين

وتطرق بحر للحديث عن آلية سن القوانين في المجلس التشريعي، مشيراً إلى أن تقديم مشروع القانون يمكن أن يكون عن طريق مجلس الوزراء أو أحد النواب في المجلس التشريعي، ومن ثم يناقش هذا المشروع بما يسمى المناقشة العامة، والتي يناقش فيها المبادئ الأساسية للقانون وما إذا كان مهماً وضرورياً للمجتمع الفلسطيني".

وأضاف: "ومن ثم يحال مشروع القانون إلى اللجنة القانونية في المجلس التشريعي بالتعاون مع اللجنة المختصة للعمل على صياغة القانون، والثلاث تقومان بعقد ورش عمل لعرض القانون على المختصين والأكاديميين والتشاور معهم حول المواد الواردة فيه، وبعدها يتم عرضه على المجلس التشريعي للمصادقة عليه بالقراءة الأولى".

وتابع: "في القراءة الأولى يتم مناقشة القانون مادة مادة والتعديل على المواد ومن ثم التصويت عليها واحدة تل والأخرى، ثم تكون القراءة الثانية للقانون والتي يتم فيها مراجعة تطبيق التعديلات المقترحة على القانون والتصويت

ألقى د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني محاضرة حول آلية عمل المجلس التشريعي منذ انتخابات عام ٢٠٠٦، أمام مجموعة من طالبات المستوى الرابع بكلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية، وذلك في مقر المجلس بمدينة غزة.

ورحب بحر بطالبات الشريعة والقانون في المجلس التشريعي، موضحاً أن آلية العمل في المجلس التشريعي معروفة ومحددة في القانون الأساسي الفلسطيني والنظام الداخلي، لكن هناك أشياء يجب أن يعرفها كل القانونيين والمهتمين، حيث أنه للحديث عن آلية عمل المجلس التشريعي منذ عام ٢٠٠٦، يجب التعرض للوضع السياسي.

مؤامرة منذ البداية

وأضاف بحر: "منذ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية لم يرق للآخرين من أبناء جلدتنا، ولم يرق لأعداء فلسطين والأمة أن تكون هذه الانتخابات على غير ما كانوا يتوقعون، وبدأوا منذ اللحظة الأولى يخططون من أجل ألا تنجح هذه الأغلبية في المجلس وأن يسلبوا إرادة كتلة التغيير والإصلاح".

وتابع: "في اليوم الأول لقسم اليمين وُزّع علينا النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، والذي تم تغييره، حيث نزعت الصلاحيات من رئاسة التشريعي فيما يتعلق بالإدارة والمالية والإعلام وأعطيت للأمين العام للمجلس التشريعي حينها إبراهيم خريشة".

مهام التشريعي

وأشار بحر إلى أن مهمات المجلس التشريعي تتمثل بشكل عام بمراقبة أداء السلطة التنفيذية ثم سن القوانين وإقرار الموازنة والتواصل مع الجمهور والعلاقات الدبلوماسية الخارجية مع البرلمانات، وتابع: "بالنسبة لمراقبة أداء السلطة التنفيذية، لدينا إحدى عشر لجنة تقريبا منها لجنة الداخلية والأمن، واللجنة الاقتصادية، والسياسية، ولجنة القدس، ولجنة التربية والقضايا الاجتماعية، الخ، حيث تقوم بالمراقبة على الحكومة من خلال ديوان الرقابة المالية والإدارية والذي يرأسه برتبة وزير السيد إسماعيل محفوظ، هذا الديوان هو عين المجلس التشريعي، وهو يراقب على كافة الوزارات ويأتي تقارير دورية منه حيث نحول التقرير الخاص بالوزارة إلى اللجنة التي تناسبها من

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

سيندم من أصدر القرار

لا نجد مبرراً واحداً لتفهم قرار محكمة مصرية غير مختصة بحظر نشاط حركة حماس على الساحة المصرية والتحفظ على مقراتها، فقد كان القرار صادماً على المستوى السياسي والأخلاقي بكل المقاييس.

وحين نعاين حيثيات القرار المصري وسياقاته السياسية فإننا ندرك أن الأمر يدور في فلك منظومة إقليمية ودولية تستهدف ضرب وحصار حركة حماس وواد تجربة ونشاط جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة العربية قاطبة وتجفيف منابعها السياسية وروافدها المالية والاقتصادية.

فما إن صدر القرار المصري حتى تبعه قرار سعودي وموريتاني بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية، في ضوء قرار سعودي وإماراتي بحريني ثلاثي ظالم بسحب السفراء من قطر، وهو ما يشكل توطئة لمزيد من القرارات المشابهة ضد جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة العربية، ويؤشر بكل جلاء على مدى التكالب الإقليمي والدولي لتطويع الشعوب العربية وقواها الحية.

إن ما يجري اليوم ليس أحداثاً منفصلة أو قرارات معزولة عن بعضها البعض، بل هي سلسلة متكاملة الحلقات ومخطط متكامل الأركان، يستهدف تصفية وإنهاء المشروع السياسي الإسلامي في المنطقة العربية قاطبة، ويحاول وأد قوى النهضة التي تعول عليها الأمة.

لقد ألمنا كثيراً أن تنحرف العلاقة بين حركة حماس والأشقاء في مصر عن جادة الصواب، فقد شكلت مصر على الدوام الدرع المتين للقضية الفلسطينية وصاحبة الدور التاريخي المشهود في الوقوف إلى جانب الحقوق الوطنية الفلسطينية، ومن الصعوبة بمكان أن نتصور المواقف والسياسات المصرية في موقع الضد والنقيض من شعبنا ومقاومتنا الباسلة.

إننا نتساءل باستغراب عن سبب هذا القرار المصري المعادي لحماس والمقاومة الفلسطينية الذي أدخل البهجة والفرحة على قلوب الصهاينة، فما الذي يدفع الإخوة المصريين للهجوم على حماس وهي التي ضربت تل الربيع وأذلت الاحتلال في غمر كيانه الغاشم وعنجهيته الفاشية؟! وهل يعقل أن تناسب السلطات المصرية حماس العداء في الوقت الذي لم تتحرك فيه للنار من قوات الاحتلال حين أعملوا في الأسرى المصريين قتلاً وذبحاً ضمن سلسلة المذابح التي ارتكبتها الصهاينة بحق إخواننا المصريين؟!

نربأ بمصر العروبة والإسلام أن تنحى هذا المنحى الخطير في إطار علاقتها مع غزة وحركة حماس، وأن تجترح مواقف وسلوكيات وممارسات تتنافى مع دورها التاريخي المشرف في دعم إنسان شعبنا الفلسطيني وقضيته العادلة.

إن كل الأدلة والشواهد الیقينية تقطع بعدم تدخل حماس في الشأن المصري الداخلي، وابتعادها عن كل ما يمكن أن يسيء إلى العلاقات الأخوية بين الشعبين: الفلسطيني والمصري، وأن الحملة الظالمة التي تشنها بعض الأوساط السياسية والإعلامية المصرية تجافي الحقائق الدامغة وتعمل على إحداث الوقيعة بين الشعبين وتتساق مع المخططات المفضوحة لأعداء الأمة.

ومما لا شك فيه فإن الجهود الحثيثة والمسامي السوءاء التي تستهدف إحداث الوقيعة بين الشعبين وترسيخ الفجوة بين غزة وحماس من جهة، والأشقاء في مصر من جهة أخرى، تعبر عن مصلحة صهيونية بحتة، ونحن أحرص ما نكون على إعادة بناء وتنقية وتمتين العلاقة مع الإخوة في مصر على أسس راسخة لما فيه خدمة شعبنا وقضيتنا ومصلحة الشعوب العربية وقضاياها الكبرى.

إننا ومن منطلق علاقات الدين والأخوة والجغرافيا والتاريخ والمصير المشترك ندعو الأشقاء في مصر للتراجع عن قرارهم الذي يهدد حاضر ومستقبل العلاقة مع شعبنا الفلسطيني، وعدم منح الاحتلال الصهيوني الذريعة والمبرر لضرب قطاع غزة واستهداف مقاومته المجاهدة، فحركة حماس سوف تظل الأحرص على أمن واستقرار مصر الشقيقة وشعبها الكريم، وأمنها من أمن غزة وفلسطين، ونحن إياهم في مركب واحد لمواجهة التحديات التي تواجه شعبنا الفلسطيني وشعوب الأمة بأسرها.

ولعل ما يثير في النفس الغصة صدور بعض الأصوات الفلسطينية الشاذة التي تمالئ الموقف المصري الأخير بحق حركة حماس مما لا يعبر بحال- عن عموم الموقف الفلسطيني الراض لهذا الإجراء المصري، ولا يعبر مطلقاً عن أصالة شعبنا الفلسطيني وقيمه الوطنية الرفيعة.

ومن هنا فإننا ندعو السيد محمود عباس لاتخاذ موقف واضح وصريح في وجه الحملة الظالمة التي تستهدف غزة وأهلها الصامدين، والمبادرة إلى إطلاق حراك سياسي عاجل لتصحيح العلاقة مع الإخوة المصريين، والعمل على إيقاف كافة مظاهر الحصار والمعاناة المصوبية على رؤوس أهالي القطاع عبر الحث على فتح معبر رفح بشكل دائم للأشخاص والبضائع دون أي انقطاع.

وختاماً. فإننا نؤكد أن مدى وحجم وعمق العلاقات المتجذرة بين الشعبين: المصري والفلسطيني أكبر من كل المواقف والأنظمة السياسية الحاكمة، ولن يضيرها هذا الموقف المنحرف أو ذاك، ولن يفت في عضدها تأمر ومخططات بعض الصغار الذين ستلقي بهم الأيام على هامش التاريخ، وحينها لن يبقى إلا الشعب المصري الكريم بكل قواه السياسية الداعمة لقضيتنا وشرائحه الشعبية المحبة للقدس وغزة وفلسطين.

«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»

حذرت من فرض السيادة الصهيونية على المسجد الأقصى

لجنة القدس والأقصى بالتشريعي تدعو قادة الأمة والمجتمع الدولي لوقف الجرائم الصهيونية بحق القدس والمقدسات



مساعداً لأصحاب البيوت المهدمة، حيث انهم بحاجة الى مساندة سريعة حتى يتمكنوا من توفير إيجار منزل بديل إما ببناء أو شراء منزل آخر.

وانتقد أبو سالم قرار وزارة الأوقاف المصرية بإلغاء لجنة القدس التابعة للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية والتي كان لها دور في دعم قضية مدينة القدس ومقدساتها.

توحيد الجهود

من ناحيته أكد النائب خميس النجار عضو اللجنة على ضرورة توحيد جهود الجميع لمواجهة الممارسات الصهيونية المرفوضة ودعم الجهود الهادفة للمحافظة على هوية المدينة المقدسة، وحماية المقدسين من خلال تعزيز وجودهم وترسيخ حقوقهم في المدينة، ودعم صمودهم معنوياً ومادياً كي يتسنى لهم مواجهة الفطرسة والانتهاكات الصهيونية بحقهم.

إشادة بالجهود

بدورها ثمنت النائب سميرة الحلايقة في مداخلتها عبر الهاتف جهود لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي في خدمة القدس والأقصى وأهل المدينة رغم المعوقات التي واجهها أعضائها من اعتقال وملاحقة أمنية من قبل الاحتلال، مؤكدة أن المقدسات الإسلامية تتعرض لهجمة صهيونية مبرمجة وشرسة سواء في المسجد الأقصى المبارك أو في الحرم الإبراهيمي الشريف منوهة إلى أن الحرم الإبراهيمي سوف يتحول قريباً إلى إدارة الجيش الصهيوني ما يعني أن الجيش الصهيوني هو صاحب الكلمة داخل الحرم الإبراهيمي.

خطة منظمة

وشددت الحلايقة على أنه لا يوجد فعاليات في الضفة الغربية تضامنية مع مدينة القدس ومقدساتها، رغم الحديث القوي الصهيوني سواء على المستوى الرسمي مثل أعضاء الكنيست والحكومة الصهيونية وفيهم من تطاول على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وهناك تهديدات تحولت لفعل عندما يدخل جنود الاحتلال الصهيوني إلى المسجد الأقصى، محذرة من نية الاحتلال هدم المسجد الأقصى بواسطة الهزات الأرضية المصطنعة من خلال الأنفاق المنتشرة أسفله.

وانتقدت النائب سميرة الحلايقة تدني المستوى الإعلامي الخاص بمدينة القدس، وانتقدت أيضاً الموقف الرسمي الفلسطيني الذي لم يرق بالرد على الإجراءات الصهيونية في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك حتى الآن.

وطالبت الحلايقة بضرورة القيام بفعاليات مستمرة لا تنقطع في إطار خطة منظمة عن مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك كي تبقى مدينة القدس والمقدسات قائمة بالذاكرة، مشددة على أهمية العمل الجماعي من أجل القدس ومقدساتها. وفي نهاية الاجتماع ثمنت اللجنة قرار مجلس النواب الأردني بقطع العلاقات مع الاحتلال الصهيوني وسحب السفير الأردني من الكيان الصهيوني، وطالبت الدول العربية والإسلامية والصديقة بقطع علاقاتها مع الاحتلال الصهيوني.

عقدت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي اجتماعاً لها في مدينة غزة حيث ترأس الاجتماع النائب أحمد أبو حلبية مقرر اللجنة وبحضور كلا من النائب خميس النجار، وبمشاركة هاتفية لأعضاء اللجنة من الضفة النائب سميرة الحلايقة، والنائب إبراهيم أبو سالم. وناقشت اللجنة أهم الموضوعات المتعلقة بالمسجد الأقصى ومدينة القدس، ومن أهمها الوضع الراهن في مدينة القدس وتردي الوضع الإنساني فيها نتيجة استمرار مسلسل التهويد للمدينة والمسجد الأقصى، كما ناقشت اللجنة توجه الكنيست الصهيوني بمناقشة قرار سحب السيادة الأردنية عن المسجد الأقصى واحلال السيادة الصهيونية بدلا منها.

تحذير خطير

من ناحيته قدم مقرر اللجنة النائب أبو حلبية شرحاً مفصلاً عن بعض الجرائم والانتهاكات الصهيونية بحق مدينة القدس المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، منوها إلى أن الأوضاع بالقدس صعبة للغاية في ظل استمرار الإجراءات الصهيونية وزيادة وتيرة الاستيطان فيها، مؤكداً أن الاحتلال يعلن يومياً عن بناء وحدات سكنية استيطانية جديدة بمدينة القدس المحتلة.

وحذر أبو حلبية من محاولات الاحتلال الرامية إلى إلغاء السيادة الأردنية على المسجد الأقصى واحلال السيادة الصهيونية بدلاً منها، مؤكداً أن الاحتلال يسعى لتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً على غرار الحرم الإبراهيمي في الخليل.

دعوة للبرلمانات

ودعا أبو حلبية البرلمانات العربية والإسلامية والدولية والمجالس النيابية بالتحرك العاجل والفوري من أجل العمل على سنّ قوانين لحماية المقدسات الإسلامية في فلسطين، كما دعا القادة والحكام العرب والمسلمين ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة للتدخل فوراً لوقف جرائم الحرب الصهيونية اليومية بحق القدس والمسجد الأقصى.

آليات الدعم

بدوره طالب النائب عن مدينة القدس إبراهيم أبو سالم بضرورة دعم صمود أهالي القدس معنوياً ومادياً من خلال الفعاليات الشعبية المحلية والعربية المناصرة لمدينة القدس وزيادة تفعيل قضية القدس إعلامياً في كافة وسائل الاتصال المحلية والدولية لفضح الممارسات الصهيونية بحق مدينة القدس ومقدساتها.

وأكد أبو سالم على دعم القدس مادياً من خلال تمويل مشاريع داخل المسجد الأقصى وداخل مدينة القدس، منوها لضرورة دعم الأسواق التجارية والتجار داخل مدينة القدس، مشدداً على أن الاحتلال الصهيوني قام بفتح أسواق تجارية مؤخرًا خاصة لجلب السائحين مما أدى إلى عدم تردد السائحين على الأسواق العربية والتوجه إلى الأسواق اليهودية التي باتت توفر كل المستلزمات. وطالب أبو سالم الجهات والمنظمات العربية والإسلامية بتوفير



خلال جلسة خاصة عقدها لبحث القرار القضائي

المجلس التشريعي يدعو الشقيقة مصر للتراجع عن قرارها بحظر نشاط حماس وينا

د. بحر: القرار المصري متسرع ويسي

الشعبين المصري والفلسطيني ولا يحظر

الشقيق ويحاكي أماني ومخططات أعداء

وخاصة اليهود والأمري



تجاه الشعب الفلسطيني ومقاومته.

كما دعا القيادة المصرية لتحمل مسؤولياتها التاريخية والسياسية والأخلاقية تجاه شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة والتراجع عن الحكم السياسي الظالم المغلف بغلاف قضائي وعدم تخليها عن دورها القومي والتاريخي والبطولي تجاه القضية الفلسطينية والتحقيق مع المتورطين في هذه الدعوى ومحاسبتهم على تقديمهم الخدمات المجانية للاحتلال الصهيوني.

ودعا التقرير أيضا جميع منظمات حقوق الإنسان والمنظمات والمحافل الدولية بضرورة إدانة هذا الحكم الجائر بحق المقاومة الفلسطينية الصامدة في وجه الاحتلال.

وناشد التقرير اتحادات الحقوقيين والقانونيين في العالم وخاصة اتحاد المحامين العرب ونقابة المحامين المصريين لرفع دعوى لدى الجهات والمحاكم المختصة في مصر لإلغاء هذا الحكم السياسي الباطل، مطالبا جميع الإعلاميين والصحفيين في العالم وخاصة في العالمين العربي والإسلامي بالقيام بحملة إعلامية لفضح التداعيات الخطيرة لهذا الحكم بحق الشعب الفلسطيني من خلال الإعلام المرئي والمقروء والمسموع.

كما ناشد الشعب المصري عدم الالتفات إلى هذا الحكم السياسي الظالم، مطالبا إياه بالاستمرار بوقوفه التاريخي إلى جانب أشقائه من الشعب الفلسطيني المحاصر.

وطالب التقرير الأجهزة الأمنية المخلصة في البلدين الشقيقين مصر وفلسطين بالتعاون الأمني المشترك المبني على حفظ الأمن القومي للبلدين الشقيقين

مؤكدًا أن حماس تنوب عن الأمة العربية والإسلامية وتشكل رأس الحربة في وجه المشروع الصهيوني الذي يهدف إلى إقامة دولتهم المزعومة من النيل إلى الفرات.

وشدد التشريعي على أن القرار يشكل تخليا عن المسؤوليات التاريخية والأخلاقية والقومية المصرية تجاه شعبنا المحاصر، مشيرا إلى أنه يصب في خدمة المصالح الصهيونية ويمهد لعدوان صهيوني جديد ويشجع على خلق غزة وقتل أهلها.

ولفت التشريعي إلى أن القرار يشكل محاكمة للمقاومة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني وبعد كارثة تاريخية، مبديا رهانه على العقلاء في الشقيقة مصر للتراجع عن القرار، مؤكدا أن حماس لن تكون جزءا من الصراع المصري الداخلي.

أساسيا وخطيراً للعلاقات الفلسطينية المصرية، ويعاكس تماما الجهود السياسية التي نستحدثها لتعميق أواصر الأخوة والمحبة مع الأشقاء المصريين، كما ينبئ بتحول خطير في مسار السياسة المصرية لجهة تخليها عن مسؤولياتها التاريخية والأخلاقية والقومية تجاه شعبنا الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة، وإسقاطها لاستحقاقات الانتماء الديني والقومي والجوار الجغرافي ومواجهة العدو الصهيوني المشترك.

ولفت إلى أن هذا الحكم يصب أساساً في خدمة المصالح الصهيونية والاصطفاف ضمن الحلف العدواني الأثم الذي يستهدف خلق غزة وقتل أهلها وإزهاق روح الصمود لديهم وهي التي تعتبر الموقع المتقدم وصمام الأمان للأمن القومي المصري في مواجهة الاحتلال الصهيوني.

وحذر التقرير من أن هذا الحكم يمثل تمهيداً لعدوان صهيوني جديد ولموجة أشد من الحصار على قطاع غزة الذي صمد في وجه الاحتلال وحصاره للشعب الفلسطيني المقاوم، مؤكدا أنه يمثل أيضا إغراء للدول للتعامل مع المقاومة على أنها حركات معادية للأنظمة، وهذا مغاير ومخالف للواقع، مما يدعو هذه الأنظمة إلى مناصبة العداء لفصائل المقاومة والشعب الفلسطيني كله، وهذا من أخطر تداعيات وانعكاسات هذا الحكم الباطل قانوناً والظالم دينياً وإنسانياً وأخلاقياً وقيمياً وواقعاً.

وشدد التقرير على أن هذا الحكم السياسي الظالم يعمل على تكبيل يد المقاومة وإضعافها في مواجهة الاحتلال الصهيوني الغاصب.

وطالب التقرير النظام القائم في مصر بضرورة مراجعة سياساته تجاه القضية الفلسطينية والمقاومة والشعب الفلسطيني وعدم إقحام القضاء المصري في إجراءات ومواقف أحكام سياسية خالصة وتجنيب الشعب الفلسطيني ونظامه السياسي ومقاومته الباسلة ويلات التجاذبات السياسية الجارية في مصر لأن الشعب الفلسطيني وحركاته المقاومة لا علاقة لها من قريب أو بعيد بما يجري في مصر.

كما طالب جامعة الدول العربية بعقد جلسة خاصة لوزراء الخارجية العرب من أجل مناقشة الآثار الخطيرة الأمنية والاقتصادية والصحية والبيئية والاجتماعية للحكم ومدى تأثير ذلك على الأمن القومي العربي في ظل استمرار العدوان الصهيوني على قطاع غزة.

ودعا التقرير منظمة المؤتمر الإسلامي للتدخل بسرعة من أجل تصحيح مسار النظام القائم في مصر

دعا المجلس التشريعي الشقيقة مصر للتراجع عن قرارها بحظر نشاط حماس على الساحة المصرية، مناشدا السعودية والدول العربية العمل لإلغاء القرار ودعم المقاومة ماديا ومعنويا وسياسيا واقتصاديا.

وأكد المجلس التشريعي -خلال جلسة خاصة عقدها أول أمس لبحث القرار القضائي المصري بحظر أنشطة حماس على الساحة المصرية- أن القرار المصري متسرع ويسيء للعلاقة التاريخية بين الشعبين المصري والفلسطيني ولا يحظى بقبول الشعب المصري الشقيق ويحاكي أماني ومخططات أعداء الأمة والمتربصين بها وخاصة اليهود والأمريكان.

وأضاف أن استهداف حماس هو استهداف لكل فلسطيني بل هو استهداف للأمة بأسرها،

د. بحر: قرار سياسي متسرع



وافتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة، مؤكدا أن قرار المحكمة المصرية للأمور المستعجلة بحظر أنشطة حماس على الساحة المصرية يشكل إساءة بالغة للعلاقات التاريخية بين الشعبين الفلسطيني والمصري، معبرا عن ثقته في أن هذا القرار لا يحظى بقبول معظم القوى السياسية والمجتمعية والشرائح المصرية المختلفة، وهو قرار سياسي متسرع يحاكي رغبات وأماني ومخططات أعداء الأمة والمتربصين بها وخاصة اليهود والأمريكان.

وأضاف: «يأتي هذا القرار ضمن ما يعرف بنظرية الاحتواء وإعادة التوضع للأنظمة ذات المنظومة الأمنية بعدما ثارت عليها الشعوب وهي محاولة يائسة لإعادة هيكلية المنطقة العربية وفق رؤى واستراتيجيات تتفق والمصالح الأمريكية والغربية بما يحفظ أمن ووجود الكيان الصهيوني».

وأشار بحر إلى أن هذا القرار يتساق مع رؤية الكيان الصهيوني لحركة حماس كمنظمة إرهابية بهدف تشديد الحصار على غزة، وإغلاق معبر رفح، وإخراج حماس من المعادلة السياسية تمهيداً لضرب القطاع من جديد.

وتساءل بحر: «لماذا يريدون معاقبة حماس؟! لأنها نجحت في انتخابات حرة ونزيهة عام ٢٠٠٦م وحصلت على أكثر من ٦٠٪ من أصوات الشعب الفلسطيني، أم لأنها تدافع عن عدالة القضية الفلسطينية بكل الوسائل حتى الكفاح المسلح الذي أقرته قرارات الأمم المتحدة؟! أم لأنها ضربت الكيان الصهيوني في العمق في القدس وتل الربيع؟!».

وأضاف: «لماذا أيها الأشقاء المصريون تنقمون منا؟! وتتركون اليهود الذين احتلوا القدس ودنسوا المقدسات واحتلوا سيناء وقتلوا آلاف الأسرى المصريون بطرق بشعة؟!».

ولفت إلى أن استهداف حماس هو استهداف لكل فلسطيني بل هو استهداف للأمة بأسرها، مؤكدا أن حماس تنوب عن الأمة العربية والإسلامية وتشكل رأس الحربة في وجه المشروع الصهيوني الذي يهدف إلى إقامة دولتهم المزعومة من النيل إلى الفرات.

وطالب بحر الأشقاء المصريين بالتراجع عن قرارهم الظالم بحق المقاومة والقضية الفلسطينية، مناشدا الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية

بالوقوف مع المقاومة الفلسطينية مادياً ومعنوياً وسياسياً واقتصادياً والعمل الجاد على إلغاء هذا القرار الجائر نصرة للقدس وفلسطين.

وتوجه بحر بالشكر الجزيل لكل من وقف مع شعبنا مسانداً وداعماً وخاصة دولة قطر الشقيقة وجمهورية تركيا وتونس.

وتابع: نعاهد الله أولاً ثم نعاهد شعبنا وأمتنا أن نظل الأوفياء لدماء الشهداء ولأسرانا البواسل ولأسيرتنا الماجدات ولجرحانا الميامين رغم الحصار والإغلاق والخنق، ونقسم بالله العظيم أن نظل بنادقنا مشرعة نحو الاحتلال حتى كس آخر جندي صهيوني عن أرضنا المحتلة».

تقرير اللجنة القانونية



وتلا النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي تقرير لجنته حول القرار المصري بحق حماس، مؤكدا أن هذا الحكم الظالم بحق حركة حماس يعد استمرارا

لمؤامرة التصعيد ضد حماس والمقاومة الفلسطينية التي تشنها حاليا سلطات النظام القائم في مصر.

وبين التقرير أن حكم محكمة الأمور المستعجلة يعتبر تحريضا على حركات المقاومة ومخالفة لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن محاكمة حركة حماس من قبل النظام المصري الحالي هي محاكمة للنظام السياسي الفلسطيني.

وأضاف أن الحكم هو حكم سياسي بامتياز حيث لم تراع فيه الحد الأدنى من أصول التقاضي وبوجود طرف واحد وعدم توافر الضمانات اللازمة لتقديم الأدلة على بطلان كل ما جاء في لائحة الدعوى، ولا علاقة لهذا الحكم بالقانون أو بالقضاء ولا يستند لأي أساس قانوني أو واقعي، ويساعد على تحريض أعداء الأمة للعمل ضد المقاومة الفلسطينية.

وشدد على أن الحكم المصري يشجع على استمرار الأزمة الفلسطينية الداخلية، ولا يساهم مطلقا في توفير الأرضية والأجواء المواتية لإنضاج مناخ المصالحة الوطنية التي ترعاها مصر والتي ينتظرها شعبنا الفلسطيني بفارغ الصبر، وتضع المزيد من الكوابح أمام الجهود المخلصة لتذليل العقبات التي تحول دون تمّ الشمل الفلسطيني واستعادة التوافق الفلسطيني الداخلي الذي أعلن العرب عن حرصهم عليه.

وأشار التقرير إلى أن الحكم المصري يشكل تهديدا

مصري بحظر أنشطة حماس على الساحة المصرية

شد السعودية والدول العربية لإلغاء القرار ودعم المقاومة ماديا وسياسيا واقتصاديا

العلاقة التاريخية بين
قبول الشعب المصري
الأمة والمتربصين بها
يكان

النائب الغول رئيس اللجنة القانونية: القرار يشكل تخليا عن
المسؤوليات التاريخية والأخلاقية والقومية تجاه شعبنا المحاصر
ويصب في خدمة المصالح الصهيونية ويمهد لعدوان صهيوني
جديد ويشجع على خنق غزة وقتل أهلها

النواب: القرار محاكمة للمقاومة الفلسطينية والنظام السياسي
الفلسطيني وكارثة تاريخية.. ونراهن على العقلاء في الشقيقة
مصر للتراجع عن القرار.. وحماس لن تكون جزءا من الصراع
المصري الداخلي

القوم يعملون على تجديد غزوة الأحزاب الأولى، لكن سنة الله التي ردت الكافرين بغيظهم في الأحزاب، ستصد العدوان عنا بنفس النتيجة». وأضاف: «نحن مستبشرون أن مرحلة القوة والمزيد من التحرير قادمة، ولو ارتكبت حماقة بالاعتداء على غزة، فإن المقاومة لن تتوقف إلا بفتح كافة المعابر، وأود أن أشير إلى أننا بصدد ابتلاء الله لنا، من الأزمات التي نعاني منها، وربما هذا القرار المصري هو أحد الابتلاءات».

وأشار النائب الأسطل إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية خاضت حروبا فعلية مع أنظمة عربية في الأردن وسوريا من قبل، وقد باركت احتلال العراق للكويت؛ لكن أيا من هذه الدول لم يصدر قرار يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية إرهابية، متسائلا: «كيف ونحن لم نتدخل في الشأن المصري ولم نوجه له أي عمل عسكري، ويفتري علينا الإعلام في مصر صباح مساء في هذا الموضوع، وفي النهاية يوجه لنا مثل هذا القرار».



النائب خليل الحية

وأخيرا.. قال النائب خليل الحية أنه يجب تسليط الضوء على أن هذا القرار من المحكمة المصرية هو محاكمة للمقاومة الوطنية، مضيفا: «إن الدعوة المقدمة من قبل المحامي المصري تتهم العديد من الجهات والشخصيات الفلسطينية وليس حركة حماس فقط، ولذلك على الجميع والكل الفلسطيني من الفصائل أن تستنكر هذا القرار. وطالب الحية بضرورة تواصل الحكومة في غزة مع النظام المصري وبذل جهود كبيرة لإقناعه بالتوقف عن هذا القرار باعتباره يمثل كارثة في تاريخ الشعب الفلسطيني، ولا يعبر عن مواقف مصر التاريخية».

وأضاف: «حركة حماس مطالبة بالإسراع في إعداد مذكرة قانونية بمساعدة خيرة القانونيين الفلسطينيين والدوليين، لدحض كل الافتراءات والأكاذيب التي تسوق ضدها في الإعلام والقضاء المصري». وتابع: «نطالب الفصائل ببذل المزيد من الجهد الصادق من أجل الوقوف ضد هذا القرار، ونحذر بعض الإعلاميين والساسة من الشماتة، ويتكلمون كأنهم يشاركون في صنع هذا القرار الجائر ضد المقاومة الفلسطينية».

وفي نهاية الجلسة أقر المجلس التشريعي تقرير اللجنة القانونية حول قرار القضاء المصري بحظر نشاط حركة حماس على الساحة المصرية مع التعديلات بالإجماع.

تتحمل مسئولياتها القومية تجاه القضية ورفع الحصار بدل من ممارسة الدور العدائي. وشدد على ضرورة وقف مصر لنشاطها العدائي ضد قطاع غزة، مطالبا النظام المصري بالمسارعة في سحب القرار القضائي. وأضاف: «نحن على ثقة أن شعب مصر يرفض هذه القرارات وهو من قدم الدماء في سبيل القضية الفلسطينية ويرفض التماهي في المواقف مع الاحتلال لأنه ما زال يشكل العمق الاستراتيجي للمقاومة».

وثنى النائب المصري مواقف الفصائل الأصيلة الراضة للقرار القضائي المصري، معبرا عن أسفه لمباركة حركة فتح بالخطوة وتشفيها، بل وتشير شعبنا أن هناك قرارات مصرية قادمة ضد غزة. وتابع: «على المستوى الصهيوني لاشك أن هناك حالة افتخار وفرح يعيشها العدو الصهيوني نتيجة القرارات المتتالية ضد حماس في المنطقة، وهذا ما عبر عنه وزير الحرب الصهيوني السابق الذي قال أن الحرب التي تشنها مصر ضد حماس تقلص من ضرورة قيام إسرائيل بحرب ضد غزة مستقبلا».



النائب سالم سلامة

أما النائب سالم سلامة فأكد أن حكم المصريين مجازاة لما يريده الصهاينة من تجريم المقاومة، لافتا إلى أن سياسة نظام الانقلاب وصلت لتدهور سياسي واقتصادي يعبر عن أزمة لم تمر بها مصر من قبل.

وبين أن العالم لم يعترف بالانقلاب العسكري المصري ضد الشرعية، مضيفا: «محاولة النظام المصري توريث القضاء المصري تخبط لا يقبله عاقل ولا شعب مصر الأبي».

وأضاف: «اليوم يعود أزلام النظام المخلوع لاستعادة النظام الذي ثار عليه الشعب وطرده من الحكم، وهم كنز استراتيجي للاحتلال بممارساتهم ضد المقاومة، واليوم تقف في صف الأعداء بدلا من الوقوف بجانب المقاومة وهو انتكاسة كبيرة ولوثة تسيء لمصر وشعبها».



النائب يونس الأسطل

من ناحيته استغرب النائب يونس الأسطل تزامن قرار القضاء المصري مع إقدام دول عربية على قطع العلاقة مع قطر، بدعوى أنها تدعم صمود قطاع غزة في وجه الاحتلال، وتزامن ذلك مع دعم الصهاينة بالسيطرة على سفينة متوجهة إلى غزة كما يدعون». وتابع: «هذه الأحداث لم تسأ من فراغ، ويبدو أن

جزءا من الصراع المصري الداخلي، وهي بحاجة لكل أطراف الشعب المصري من الليبراليين والعلمانيين والإسلاميين وكل المكونات المصرية للوقوف بجانب الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال. وتابع: «نحن نراهن على العقلاء من الشعب المصري والأحزاب والتنظيمات في مصر، وعلى مصر الشقيقة التي لم تترك يوما الشعب الفلسطيني، بأن تتراجع عن هذا القرار الظالم الذي يدين المقاومة».

النائب عاطف عدوان بدوره علق النائب عاطف عدوان في مداخلة قائلا: «لا زال شعبنا يدرك أنه امتداد للشعب المصري خاصة في قطاع غزة حيث أن معظمه ينتمي لعائلات مصرية عريقة عاشت في فلسطين وواجههم الدفاع عن أرضهم وتحريرها».

واعتبر النائب عدوان أن حكم المحكمة المصرية جاء في غير محله وفي قضية مقدسة كانت ومازالت قضية العرب والمسلمين، مؤكدا أن الحكم مناقض لتاريخ السياسة المصرية التي وقفت مع الشعوب العربية ضد الاحتلال، حيث وقفت مع الجزائر واليمن حتى تحررت ووقفت مع الشعب الفلسطيني ولا زالت حتى قام الانقلاب الذي غير بوصلة السياسة المصرية.

وطالب بضرورة مراجعة القضاء المصري لقراره، مبينا أن القوانين كلها تضمن حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، وحماس كفضيل فلسطيني يحمل هم القضية الفلسطينية، مؤكدا أن إدانة مقاومة الاحتلال يمثل إنجازا للعدو الإسرائيلي لم يكن يحلم به. وأشار إلى أن الحصار الذي يمارسه النظام المصري ضد غزة يرسل رسالة لكل فلسطيني وعربي أن هذا النظام قد تحالف مع الاحتلال ضد قضية العرب والمسلمين والأولى.

وتابع: «الإعلام المصري يبرر سياسات النظام لخنق غزة، وهو نظام متواطئ ضد القضية الفلسطينية التي هي شرف لمن يقف معها، ومن يقف ضد القضية ومقاومتها يضع نفسه في خانة الأعداء».

النائب مشير المصري من جهته عد النائب مشير المصري أن القرار القضائي المصري طعنة في ظهر المقاومة وفضيحة للقضاء وإساءة مباشرة لمصر وسابقة تاريخية خطيرة، مطالبا مصر أن



مصر وفلسطين، حيث أن الأمن القومي لمصر هو أمن قومي لفلسطين على حد سواء. إلى ذلك، ناشد التقرير البرلمان والاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية لعقد جلسات خاصة لتنفيذ هذا الحكم السياسي بحق الشعب الفلسطيني المقاوم والضغط على نظام الحكم القائم في مصر لتعديل مساره السياسي والتراجع عن هذا الحكم الظالم الذي لا يخدم إلا العدو الصهيوني.

مداخلات النواب

النائب إسماعيل الأشقر

فقد ثمن النائب إسماعيل الأشقر التقرير الذي أعدته اللجنة القانونية قائلا: «بات واضحا أن القرار القضائي الجائر هو قرار خاطئ ومسيء للشعبين المصري والفلسطيني»، مؤكدا أن المستفيد الوحيد من هذا القرار هو الاحتلال الصهيوني الذي بات بتفاخر في إعلامه ومن خلال تصريحات المسؤولين بالقرار المصري بحق حماس.

وأكد النائب الأشقر أن حركة حماس لن تكون في يوم من الأيام خطرا على مصر أو أي بلد عربي، بل هي سيف مسلط على الاحتلال والإرهاب الصهيوني الذي يحتل أرض فلسطين ويهود المقدسات ويشرد الفلسطينيين في كل بقاع الأرض. وأضاف: «نأمل من السلطات المصرية أن تتوقف عن كيل الاتهامات والفبركات الإعلامية المسيئة للشعبين المصري والفلسطيني»، مشددا على أن حماس لن تكون



في جلسة خاصة

المجلس التشريعي يسائل وزير العمل حول برنامج «جدارة» لتشغيل الخريجين

النائب الجمل: تنفيذ برنامج "جدارة" أظهر عدم تحديث قواعد البيانات المتوفرة لدى الحكومة.. وعلى الوزارة التعاون بشكل أكبر مع المؤسسات الدولية والمحلية المشغلة

الوزير الرقب: البرنامج لم يعمل بنظام القرعة وعمل بنظام النقاط والأوزان النسبية.. ولجانا لقاعدة بيانات واسعة لتحقيق أعلى قدر من العدالة الاجتماعية والجودة المهنية

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني يوم أمس جلسة مساءلة لوزير العمل محمد الرقب، والتي وجه فيها رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية النائب عبد الرحمن الجمل ثلاثة أسئلة للوزير حول نتائج برنامج جدارة لتنمية مهارات الخريجين، وذلك في مقر المجلس وسط مدينة غزة.



أسئلة التشريعي

ووجه رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية النائب عبد الرحمن الجمل كلمة لوزير العمل قائلا: "تنفيذا لسياسة الحكومة فقد كُلفت وزارتك بتنفيذ برنامج جدارة لتأهيل الخريجين وقمت مشكورين بوضع دليل للسياسات والإجراءات من أجل ضمان نزاهة التنفيذ، وبخروج الأسماء على موقع البرنامج والتي اشتملت على أسماء غير مستحقة لموظفين الحكوميين وموظفين من وكالة الغوث والقطاع الخاص وبعض المسافرين، وتبين لنا عدم اعتمادكم في القرعة على أسماء الخريجين الذين سجلوا للاستفادة من مشروع جدارة بل جرت القرعة على أسماء كل الخريجين". ومن ثم وجه النائب الجمل ثلاثة أسئلة للوزير، طالبا منه الإجابة عليها، وهي:

السؤال الأول: ما سبب خروج قرعة برنامج "جدارة" لغير المستحقين؟

السؤال الثاني: لماذا تم فتح باب التسجيل لبرنامج "جدارة" ما دمت لن تعتمدوا على أسماء المسجلين فيه في القرعة؟

السؤال الثالث: ما هي إجراءاتكم لاستدراك الخلل الذي تم، وكم من الوقت يلزم لذلك؟

رد الوزير

من ناحيته شكر وزير العمل نواب التشريعي على متابعة عمل الوزارة، مجيبا على السؤال الأول قائلا: "البرنامج لم يعمل بنظام القرعة إطلاقا، ولكنه عمل بنظام النقاط والأوزان النسبية، وهو نظام يقوم بترتيب الخاضعين له تنازليا حسب مجموع الأوزان النسبية لكل معيار من معايير النظام، وبالمقارنة مع المتنافسين لأي سبب من الأسباب سواء بالاعتدال أو الخطأ أو التغيب فيتم أخذ من هو دونه في الترتيب".

أما بالنسبة للإجابة على السؤال الثاني، قال الوزير: "بلغ عدد المسجلين عبر الموقع الإلكتروني أو مكاتب التشغيل التابعة للوزارة (٢٩٠٤٥) خريجا، وتم مقارنة وتصويب قاعدة بيانات المسجلين مع البيانات المتوفرة من الجامعات المحلية، وبيانات وزارة المالية (غزة والضفة)، وما توفر من بيانات المؤسسات المحلية والدولية، وبعد تطبيق معايير القبول في جدارة، تقلص العدد ليصبح (١٥٨٥٨) مسجلا".

وتابع: "بعد تحليل قاعدة البيانات تبين لنا النتائج التالية: - نسبة الخريجين العزاب بلغت ٧١٪ بينما لم تتجاوز نسبة المتزوجين ٢٩٪ من إجمالي عدد المسجلين. - نسبة الخريجين الذين ينتمون للشريحة الاجتماعية "كلا الزوجين لا يعمل ولديهما أولاد" لم تتجاوز ١٣٪ من إجمالي عدد المسجلين. وبعد دراسة وتحليل بيانات المسجلين، تبين لفريق إدارة برنامج "جدارة" أن الاعتماد على تلك البيانات سوف يكون له ضرر بالغ بنتيجة البرنامج، وذلك كالتالي: - سوف يحصل الخريجون من فئة "اعزب وعمره لا يزيد عن ٢٤ عاما" على ٤٧٪ من إجمالي الفرص. - لن يزيد عدد المستفيدين من شريحة "كلا الزوجين لا يعمل ولديهما أولاد" عن ٧٠٠ مستفيد. - سوف يصل العجز إلى ما يقارب ٨٩٪ من احتياجات وزارة الصحة. - سوف يصل العجز إلى ما يقارب ٣٩٪ من احتياجات وزارة التربية والتعليم. - سوف يصل العجز إلى ما يقارب ٩١٪ من احتياجات وزارة الأوقاف والمؤسسات الدعوية. وتابع: "وعليه كان لزاما علينا اتخاذ القرار المناسب واللجوء إلى قاعدة بيانات أوسع تضمن لنا نتائج تحقق قدرا أعلى من العدالة الاجتماعية والجودة المهنية

وتلبي حدا مقبولا من الاحتياجات الحكومية. ونتيجة لما ورد أعلاه فقد صدر قرارنا باعتماد قاعدة بيانات كافة الخريجين المسجلين في الوزارة، مع إعطاء نقاط إضافية للمسجلين خلال فترة التسجيل، واتباع ذلك بمجموعة من الإجراءات التي تضمن عدم توقيع عقود تشغيل لغير المتعطلين عن العمل".

وبين الرقب أن النظام الجديد قد أفرز النتائج التالية: - أفرز النظام الجديد أكثر من ٤٠٠٠ مستفيدا مستحقا من خارج قاعدة بيانات المسجلين.

- ارتفعت نسبة المستفيدين من شريحة "كلا الزوجين لا يعمل ولديهما أولاد" إلى ٥٠٪ من المستفيدين.

- توفرت امكانية تلبية كافة احتياجات وزارة التربية والتعليم والمؤسسات التعليمية.

- ارتفعت نسبة تلبية احتياجات وزارة الصحة لتصل إلى ٥٠٪ من احتياجاتها.

وأشار الوزير إلى أن الوزارة ستكون بحاجة للبرنامج خلال العام الجاري في مشاريع فرعية أخرى ستطرحها الوزارة، وسيعمل هذا البرنامج على إعادة الثقة لدى الجمهور بأنه سيكون لديهم الحق في فرص العمل التي تطرح على الدوام، بحيث يتم العمل بنظام لا يعتمد على المحاصصة أو القوائم المعدة مسبقا ولا يهمل الحالات الاجتماعية والشرائح المهمشة في المجتمع.

وقال الوزير الرقب: "أن الوزارة أعلنت بطريق الخطأ عن ترشيح ٣٩ موظف حكومي، وتبين أيضا وجود ما مجموعه حوالي ٤٠٠ مرشح يعملون لدى مؤسسات دولية وأهلية وتنظيمات ومؤسسات خاصة، بالإضافة لبعض أسماء المسافرين للخارج".

ونوه الرقب إلى أن أسباب عدم دقة البيانات المعتمد عليها كان بسبب وجود أكثر من ٣٠٠٠ موظف حكومي أو لديهم دخول اجتماعية أو تستفيد عائلاتهم من برامج الشئون الاجتماعية الممولة من خارج وزارة المالية، وهو ما سمح بنفاذ ٣٩ موظفا ليكونوا من بين المرشحين. وذلك بالإضافة لعدم وجود قاعدة بيانات لدى وزارة التربية والتعليم بخصوص التعليم العالي، وعدم تعاون بعض المؤسسات الدولية مع الوزارة بسبب الظرف السياسي.

الإجراءات الاستدراكية

أما بالنسبة للسؤال الثالث حول إجراءات الوزارة لاستدراك الخلل الذي وقع، قال الوزير: "تم استدعاء كل من تم ترشيحه إلى مكاتب وزارة العمل لتوقيع إقرار بصحة بياناته التي تم الاحتساب عليها، ويتم توقيع العقود مع الخريجين مشروطة بالبيانات المقررة من طرفهم، إضافة إلى متابعة الإدارة العامة لتفتيش العاملين ضمن البرنامج بالتنسيق مع الجهات المشغلة والنقابات خلال فترة التشغيل".

توصيات التشريعي

من جانبه شكر النائب الجمل وزير العمل على ما قدم من إيضاحات، إلا أن النائب اعتبر أن الوزارة لو اكتفت بالمسجلين في البرنامج فقط وتطبيق المعايير عليهم، لتفادت الكثير من الأخطاء، موضحا أن الدراسات التي تحدث عنها الوزير كان ينبغي أن تتم بتأنٍ قبل الإعلان عن نتائج البرنامج.

وأضاف النائب الجمل: "كان على الوزارة التعاون بشكل أكبر مع المؤسسات الدولية والمحلية المشغلة، للحصول على قواعد بيانات وأسماء الموظفين لديهم". وشدد الجمل على أن تنفيذ برنامج "جدارة" أظهر وجود ضعف في قواعد البيانات المتوفرة لدى الحكومة بشكل عام ووزارة العمل بشكل خاص، وأوصى بضرورة توفير قاعدة بيانات مركزية للحكومة والوزارات، للاعتماد عليها في البرامج والمشاريع القادمة.

في اليوم العالمي للمرأة لجنة التربية والقضايا الاجتماعية تزور وزارة شؤون المرأة

والمجلس التشريعي على الاهتمام بكافة أطراف الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن دور المرأة الفلسطينية هو دور مهم في حياة الفلسطينيين وفي مقاومتهم للاحتلال وفي جهادهم المستمر لتحرير الأراضي المحتلة، منوهاً لأن المطلوب في المرحلة الحالية هو العمل على الارتقاء بالمرأة الفلسطينية بشكل أكبر مثمناً في ذات الوقت الدور الذي تلعبه وزارة المرأة في خدمة هذه الشريحة الهامة.

ورحبت وزيرة شؤون المرأة د. جميلة الشنطي بوفد اللجنة مؤكدة على أنها وجميع العاملين في الوزارة شعروا بسعادة غامرة جراء هذه الزيارة، وقامت

قامت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي الأحد الماضي بزيارة لوزارة شؤون المرأة وذلك في اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف يوم الثامن من آذار في كل عام، وضم الوفد النائب د. عبدالرحمن الجمل رئيس اللجنة والنائب خميس النجار مقرر اللجنة والنواب هدى نعيم و يوسف الشرافي و محمد شهاب وكان في استقبالهم وزير شؤون المرأة د. جميلة الشنطي و وكيل مساعد وزارة شؤون المرأة أميرة هارون وعدد من أركان الوزارة. وفي بداية حديثه أوضح الجمل أن هذه الزيارة تأتي بالتزامن مع يوم المرأة العالمي تأكيداً من لجنته

منوهة لأن وزارتها أصدرت مؤخراً الدليل الإحصائي للمرأة وأنشئت صندوق دعم المشاريع النسوية الصغيرة بالإضافة للبرامج التوعوية التي تقوم بها الوزارة من خلال النشرات المطبوعة لتعريف المرأة بحقوقها في كافة المجالات الحياتية.

وفي نهاية الزيارة شكر النواب لوزارة المرأة متمثلة في وزيرتها والعاملين فيها جهودهم في تعزيز دور المرأة في المجتمع، وقام النائب د. عبدالرحمن الجمل بتسليم درع تذكاري للوزيرة في يوم المرأة العالمي وتقديراً للجهود التي قامت بها وزارتها في خدمة المرأة الفلسطينية.

باستعراض أعمال الوزارة موضحة أن الوزارة تركز بشكل أساسي على أربع إدارات عامة، وأن وزارتها تقوم وبشكل مستمر بالتنسيق مع كافة الجهات والمؤسسات العاملة في مجال خدمة المرأة للارتقاء بواقع المرأة الفلسطينية.

بدورها استعرضت وكيل مساعد وزارة المرأة أميرة هارون العديد من أنشطة الوزارة خصوصاً برامج التدريب النسوية وبرنامج القيادة النسوية الذي تنظمه وزارتها بالتعاون مع مؤسسة إبداع للدراسات والتدريب وذلك من أجل الارتقاء بالمرأة العاملة في الحكومة الفلسطينية وتدريبها وتطويرها في أماكنها القيادية،

خلال محاضرة ألقاها أمام طلاب السياسة والإعلام

النائب المصري: بلدان الربيع العربي لم تستكمل أهدافها.. وتحرير فلسطين مرتبط بنهضة الأمة

القدس عاصمة لفلسطين، بل وفوق كل ذلك تعطي الحق والشرعية لدولة الاحتلال بالوجود في فلسطين وتجريم المقاومة من خلال الاعتراف بما يسمى يهودية الدولة».

مصالحة أحادية

أما فيما يتعلق بملف المصالحة الفلسطينية فأكد المصري بأن حكومة غزة اتخذت العديد من الخطوات الإيجابية من خلال إطلاق سراح عدد المعتقلين السياسيين والسماح لعدد كبير من قيادات وأفراد حركة فتح بالعودة إلى قطاع غزة، مشيراً إلى أن هذه الخطوات قوبلت برد سلبي من حركة فتح والحكومة في الضفة الغربية، بتصعيد الاعتقالات السياسية، بل إن السلطة في رام الله تتخذ من موضوع المصالحة في الفترة الراهنة كمظلة وغطاء لعملية المفاوضات من خلال مساومة أمريكا على اللجوء إلى موضوع المصالحة في حالة فشل المفاوضات.

في مواجهة الحصار

وأكد المصري أن المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني صعبة في ظل اشتداد الحصار والتوتر في العلاقة مع الجانب المصري، مشيراً إلى جهود مبدولة من قبل الحكومة في غزة وحركة حماس للتواصل مع العديد من الجهات لتخفيف حدة هذا الحصار أو إنهائه، لكنه أكد في الوقت نفسه عدم التوصل إلى نتائج مبشرة في ظل تعنت الجانب المصري. وفي نهاية حديثه شدد المصري على أنه برغم الضيق والحصار إلا أن قوى الفساد والظلم هي الآن في قمة علوها، وهو ما يسبق الانهيار وبداية الزوال لكافة الأنظمة المستبدة، كما قال.



ألقى النائب في المجلس التشريعي مشير المصري محاضرة أمام طلاب تخصص السياسة والإعلام في الجامعة الإسلامية فيما يتعلق بمجال العمل السياسي والإعلامي في فلسطين من واقع التجربة خلال المرحلة الماضية.

الشباب والتغيير

ورحب النائب مشير المصري بطلاب السياسة والإعلام في مقر المجلس التشريعي، مشيراً إلى دور الشباب في صناعة التغيير وقيادة الشعوب نحو الحرية، ومنها في الوقت ذاته لأهمية التخصص الذي يدرسه كونه يمثل أهم مجالين حيويين في العصر الحالي، وهما المجال السياسي والإعلامي، مضيفاً: «مجالات الإعلام والسياسة هي حديث الناس المتواصل، ولا تقتصر على النخبة والصفوة فقط، بل تمتد إلى كل فرد في المجتمع».

مشروع تحرير فلسطين

وتحدث النائب المصري في بداية اللقاء عن الواقع السياسي الفلسطيني، قائلاً: «نحن كشعب فلسطيني لدينا مشروع ملزمون أن نحمله شرعياً وأخلاقياً وقيماً وهو مشروع تحرير فلسطين، وتطبيق هذا المشروع لا يمكن أن يكون إلا بتبني الأمة للخيار الإسلامي، وتغيير الواقع الهزيل

الذي تعيشه الأمة العربية والإسلامية في الوقت الحاضر». وأضاف: «يجب أن نهتم بالواقع العربي والإسلامي من حولنا، لأن مشروعنا مرتبط بالأمة ويهمنا ما يحدث في مصر وسوريا وتونس وليبيا وكافة الأقطار العربية، لأن رفعة شأنها واستقرارها يعطي اهتماماً أكبر بالقضية الفلسطينية».

ردة سياسية

وأشار المصري إلى أن بلدان الربيع العربي الآن تعاني من حالة ردة سياسية، وهي ليست داخلية وإنما خارجية بأيدي وأدوات داخلية، وذلك بعد

صعود النجم الإسلامي في معظم هذه الدول، مما جعل بعض الدول الغربية وأمريكا تعمل على إفشال المشروع الإسلامي في دول الربيع العربي.

انسداد المفاوضات

وتحدث النائب المصري عن عملية المفاوضات التي تجري بين قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله ودولة الاحتلال، مشدداً على أنه لا أفق واضح للمفاوضات، متابعا: «من يملك ذرة وطنية لا يمكن أن يوقع على الاتفاق الذي يمهّد له وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، لأن الخيارات المطروحة في هذا الاتفاق تمس كل الثوابت الفلسطينية، فهي تدمر حق العودة، وتنفي وجود

ناقشت خطة الوزارة ومستلزماتها وأدائها الأمني

لجنة الداخلية والأمن

بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير الداخلية



وجه النائب الأشقر عدداً من الأسئلة للوزير حماد تمحورت حول خطة الوزارة في العمل في حالات الطوارئ والحرب، والمستلزمات التي تحتاجها وزارة الداخلية، إضافة إلى بعض المحاور المتعلقة بعمل الوزارة. من جانبه استعرض الوزير حماد إنجازات وزارته وأجهزتها الأمنية، مؤكداً استمرار العطاء والعمل لجميع أفراد منتسبي وزارة الداخلية رغم الضائقة المالية التي تعيشها غزة في الوقت الراهن.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي جلسة استماع لوزير الداخلية فتحي حماد بمشاركة أركان الوزارة، وترأس الجلسة النائب إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي، بحضور عدد كبير من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني. وافتتح النائب الأشقر الجلسة، مثمناً الدور المميز والجهد المتواصل الذي تقوم به وزارة الداخلية بأجهزتها الأمنية المختلفة في حفظ الأمن وإنفاذ القانون، والعمل المستمر لخدمة المواطن.

بحثت خطة دمج البلديات وخطة الوزارة للعام 2014

لجنة الأمن والداخلية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير الحكم المحلي



بحثت خطة دمج البلديات وخطة الوزارة للعام 2014 لجنة الأمن والداخلية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير الحكم المحلي عقدت لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع لوزير الحكم المحلي

الدمج الأولى ستكون لبلديات الزهرة والمغرة ووادي غزة تحت مسمى بلدية الوادي الجديد. ولفت الوزير الفرا إلى طموح الوزارة لافتتاح معهد التدريب والتقييم العلمي والتخطيط الاستراتيجي للوزارة، محذراً من أن قطاع غزة مقبل على جفاف حيث أن مخزون مياه الآبار في انخفاض، مشدداً على ضرورة وضع خطط قومية لترشيد استهلاك المياه. وبين أنه خلال السنوات الثلاث القادمة سيصل حجم المشاريع الإستراتيجية للبلديات إلى مليار دولار منها مشاريع تحلية مياه البحر وغيرها من المشاريع المهمة والتي سيكون لها أثر مهم على حياة المواطن. بدورهم أبدى النواب أعضاء اللجنة الاستعداد التام لتذليل أي عقبات قد تعترض عمل الوزارة بما يخدم مصلحة المواطن.

محمد الفرا بحضور رئيس لجنة الأمن والداخلية النائب إسماعيل الأشقر وأعضاء اللجنة النائب خليل الحية، النائب مروان أبو راس، النائب يونس أبو دقة، والنائب سالم سلامة. وافتتح النائب الأشقر الجلسة، مثمناً الدور الذي تقوم به وزارة الحكم المحلي في متابعة بلديات القطاع، والعمل المستمر من أجل تطوير العمل البلدي على المستويات الخدماتية والفنية، متسائلاً عن أوضاع بلدية غزة، وخطة دمج البلديات، إضافة إلى خطة الوزارة للعام 2014.

من جهته أكد الوزير الفرا أن وزارته تسعى لدمج عدد من البلديات الصغرى في بلدية واحدة لتحسين أداء البلديات وتطوير العمل بها، موضحاً أن عملية

لن يكتب لها النجاح والاستمرار

رئاسة التشريعي تستهجن قرار القضاء المصري وتعدّ إجراءات بعض دول الخليج ضد قطر و « الإخوان » مخالفة لإرادة الشعوب



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

إعادة هيكلة المنطقة!

القرار المصري يحظر نشاط حماس على الساحة المصرية، وقرار السعودية والإمارات والبحرين بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية في ضوء سحبهم للسفراء من قطر، يفتح المنطقة على مخاض أليم، ويبرز طبيعة المخطط الذي يستهدف صياغة واقعها ورسم آفاق مستقبلها.

(١)

لا يمكن عزل القرار المصري بحق حماس عن خطة كيري التي تشكل -بما لا يدع مجالا للشك- تصفية للحقوق والثواب الوطنية الفلسطينية. منذ عدة أسابيع يقود جون كيري حراكا واضحا لتذليل ما تبقى من عوائق وعراقيل أمام تطبيق خطته التي يُنتظر أن تضع حدا نهائيا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وينشط ما بين العواصم العربية لتسويق خطته التي قطعت شوطا بعيدا وراء الكواليس.

وجه الخطورة فيما يجري أن أحدا لا يدري حقيقة ما يدور وراء الكواليس، ما يلقي بظلال كثيفة من الشك والغموض حول طبيعة «الطبخة» التي يتم إنضاجها على نار هادئة كما يعتقد بعض المراقبين.

ولما كانت حماس عقبة متوقعة في وجه أي اتفاق، فإن تشديد الحصار عليها، وإشغالها في مواجهة أزمت جديدة، والعمل على تدميرها واحتوائها، يصبح أمرا ملحا لضمان تمرير الاتفاق بأقل الخسائر في قادم الأيام.

(٢)

لا يختلف اثنان على أن الإدارة الأمريكية وإسرائيل والمنظومة الإقليمية والدولية قد تمكنت من احتواء موجة الربيع العربي والثورات العربية، عبر مخطط إجهاد الثورات الذي بدأ بإجهاض الثورة المصرية، مروراً باحتواء الثورتين: التونسية واليمنية، وتشيت وتقطيع أو صال الثورة الليبية، وصولاً إلى قطع الطريق أمام الثورة السورية وخلق أوقافها وتفرغها من مضامينها.

وليس سرا أن هذا المخطط يستهدف أساسا إعادة هيكلة المنطقة العربية وصياغة الواقع العربي صياغة سياسية جديدة تعيد تأصيل وتعيد معاني الولاء والتبعية لإسرائيل والغرب ومصالحهم في المنطقة الغربية.

لذا، كان بديهيا أن يشهد المخطط سالف الذكر فصلا جديدا من فصوله المرسومة عبر الاستهداف المركز لحركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين، فلا يمكن أن تدين المنطقة العربية بالولاء للنهج الغربي في ظل بقاء القوة السياسية والتنظيمية لحماس والإخوان على الساحة الفلسطينية والعربية.

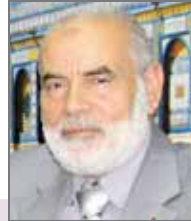
(٣)

من المؤكد أن القرارات والممارسات الأخيرة تعمد من وجهة نظر أصحابها - إلى التأسيس لتحولات هامة في المنطقة لا مكان فيها للإسلام السياسي وتياراته الأساسية، والانتقال إلى مرحلة جديدة تنتفي معها أي خشية من هبوب ريح معاكسة كريح الثورات المتمردة على واقع الظلم والقهر والظلم.

لكن تجربة التاريخ القديم والحديث تقطع بأن هذه المخططات التي تعاند الإرادة الحرة للشعوب العربية، وتستبيح حرمة القيم والمبادئ السياسية والأخلاقية والإنسانية، لصالح إنفاذ الأجندة الخارجية لأعداء الأمة، لن يكتب لها النجاح، وسرعان ما ينهار بنيانها الذي شيده زورا في غفلة من الزمن. الباطل إلى زوال.



د. خريشة: إجراءات سياسية مستهجنة.. وحماس تقود عملية تحرر وطني فلسطيني والإخوان يقودون عملية إصلاح عربي داخلي



د. بحر: القرارات المصرية والخليجية لا تتوافق مع توجهات الشعب المصري والشعوب العربية ولا تخدم سوى أعداء الأمة وفلسطين



د. دويك: الموقف المصري يخدم أجندة إسرائيلية وخارجية.. وبعض دول الخليج تحركها المخابرات الأمريكية عبر "الريموت كونترول"

كيف يمكن النظر إلى الإجراءات المصرية الأخيرة بحق حركة حماس والدور المصري تجاه القضية الفلسطينية وملفاتها المختلفة؟ وهل القرار السعودي والليبي بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية، وقرار السعودية والإمارات والبحرين بسحب السفراء من الدوحة ذو علاقة بالوضع المصري المضطرب؟ "البرلمان" حاورت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني وأعدت التقرير التالي.

مخالفة لإرادة الشعوب

فقد أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي أن المواقف المصرية منذ الانقلاب العسكري ضد الرئيس المدني المنتخب في مصر هي إجراءات واضح أنها تتخبط وإنها تخدم أجندات خارجية وأجندات إسرائيلية ولا مصلحة للشعب الفلسطيني بها.

وشدد دويك على وجوب النظر إلى هذه الإجراءات وهذه القرارات على أنها مخالفة لحركة التاريخ وإرادة الشعوب وعلى رأسها الشعب المصري الشقيق.

وفي تعليقه على قرار السعودية والإمارات والبحرين بسحب السفراء من قطر وإعلان السعودية وموريتانيا جماعة الإخوان المسلمين منظملة إرهابية، أوضح دويك أن هذه الدول تحركها المخابرات الأمريكية بريموت كونترول لأن هذه الدول تنعق دائما بما يملئ عليها أن تنعق به من قبل الدول المعادية للقضية الفلسطينية.

إجراءات مسبقة

من جهته استذكر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي مواقف جمهورية مصر العربية المناصرة للشعب والقضية الفلسطينية على مدار السنوات والعقود

الماضية حيث كانت مصر تقوم بواجبها في خدمة شعبنا وقضيتنا، مشيرا إلى أن ما يجري اليوم في الأروقة القضائية في مصر يعتبر إجراءات مسبقة ولا علاقة لها بالنزاهة والشفافية.

وعبر بحر عن اعتقاده بأن الشعب المصري سوف يبقى محبا لفلسطين ومناصرا لشعبنا على الرغم من الإجراءات والقرارات التي تم اتخاذها في الآونة الأخيرة، مؤكدا أنه من الضروري أن يعلم حكام مصر الجدد بأن هذه التوجهات لا تتوافق مع توجهات الشعب المصري ولا تخدم سوى أعداء الأمة وفلسطين. وأوضح أن المنظومة السياسية الإقليمية تسير وفقا لأهداف محددة ومرسومة مسبقا من قبل أعداء الأمة العربية والشعوب الإسلامية، مشددا على أن كافة القرارات والإجراءات ضد جماعة الإخوان ودولة قطر الشقيقة لن يكتب لها النجاح والاستمرار.

وتابع: "بالنسبة لقضية سحب بعض دول الخليج سفرائها من دولة قطر لا شك بأنها خطوة لا تخدم وحدة الأمة العربية ونحن مع لم شمل أمتنا وليس تفريقها، مع تأكيدنا على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية على اعتبار أن فلسطين بحاجة

للكل العربي وكافة جهود العالم الاسلامي".

ضغط سياسي مستهجن

بدوره عبر د. حسن خريشة النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي عن اعتقاده بأن دور مصر تاريخي وكبير في الموضوع الفلسطيني، مؤكدا أن نظام الحكم الحالي لن يؤثر بشيء على العلاقة التاريخية والدور المصري في القضية الفلسطينية.

وتابع: "كل هذا موضوع سياسي وشكل من أشكال الضغوط التي تمارس على الإخوان في مصر والعالم العربي بقصد إبعاد الجماعة عن مقاليد الحكم".

وأكد أن قرارات بعض الدول الخليجية تجاه قطر وتصنيف جماعة الإخوان كجماعة إرهابية تثير الاستغراب والاستهجان في وقت يحاول فيه الاحتلال والأمريكان تصفية القضية الفلسطينية، مضيفا أن العالم العربي والإسلامي يدرك أن حماس تقود عملية تحرر وطني فلسطيني وأن الإخوان يقودون عملية إصلاح عربي داخلي.

وأضاف: "كل هذا يؤكد وجود محاولات مستميتة لبقاء الأنظمة والعائلات الحاكمة في الحكم على اعتقاد أن هناك مخاطر تؤثر على وجودها خاصة بعد ثورات الربيع العربي".



اللجنة القانونية بالتشريعي تلتقي بوفد من الغرفة التجارية الفلسطينية



لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالتشريعي تزور وزارة شؤون المرأة تكريما لجهودها في ذكرى يوم المرأة العالمي